

104806 - حديث: (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب)

السؤال

هل قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) ناسخ أم منسوخ ؟ حيث أشكل علي فهم هذا الحديث ؟

الإجابة المفصلة

هذا الحديث رواه البخاري (3168) ومسلم (1637) وليس منسوخاً ، بل هو من الأحاديث المحكمة التي يجب العمل بها . وقد جاءت عدة أحاديث ، تدل على المعنى نفسه :

1- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً) أخرجه مسلم (1767).

2- عن أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قال : آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم : (أخرجوا يهوداً أهل الحجاز ، وأهل نجران من جزيرة العرب ، واعلموا أن شرار الناس الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) رواه أحمد (3/221) وصححه ابن عبد البر في "التمهيد" (1/169) ، ومحققو المسند ، والألباني في "السلسلة الصحيحة" (1132).

والمراد بجزيرة العرب في هذه الأحاديث : الجزيرة العربية كلها ، التي يحيط بها البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي ، وتنتهي شمالاً إلى أطراف الشام والعراق .

قال الشيخ ابن باز رحمه الله :

"يجب أن يعلم أنه لا يجوز استقدام الكفرة إلى هذه الجزيرة ، لا من النصارى ، ولا من غير النصارى ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بإخراج الكفرة من هذه الجزيرة ، وأوصى عند موته صلى الله عليه وسلم بإخراجهم من هذه الجزيرة ، وهي المملكة العربية السعودية واليمن ودول الخليج ، كل هذه الدول داخلة في الجزيرة العربية ، فالواجب ألا يقر فيها الكفرة من اليهود ، والنصارى ، والبوذيين ، والشيوعيين ، والوثنيين ، وجميع من يحكم الإسلام بأنه كافر لا يجوز بقاوه ولا إقراره في هذه الجزيرة ولا استقدامه إليها إلا عند الضرورة القصوى التي يراهاولي الأمر ، كالضرورة لأمر عارض ثم يرجع إلى بلدء من تدعوه الضرورة إلى مجئه أو الحاجة الشديدة إلى هذه المملكة وشبهها كاليمن ودول الخليج .

أما استقدامهم ليقيموا بها فلا يجوز بل يجب أن يكتفى بال المسلمين في كل مكان ، وأن تكون المادة التي تصرف لهؤلاء الكفار تصرف للمسلمين ، وأن ينتقي من المسلمين من يعرف بالاستقامة والقوة على القيام بالأعمال حسب الطاقة والإمكان ، وأن يختار أيضاً من المسلمين من هم أبعد عن البدع والمعاصي الظاهرة ، وأن لا يستخدم إلا من هو طيب ينفع البلاد ولا يضرها ، هذا هو الواجب ، لكن من ابتلي باستقدام أحد من هؤلاء الكفرة كالنصارى وغيرهم فإن عليه أن يبادر بالتخلص منهم وردهم إلى بلادهم بأسرع وقت" انتهى .
فتاوی ومقالات الشيخ ابن باز" (6/454).

وسائل الشيخ ابن باز رحمه الله أيضاً : يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (لا يجتمع في جزيرة العرب دينان) لكننا نجد في معظم

بلدان الجزيرة العربية وجوداً كثيفاً للعملة غير الإسلامية وصل بها الأمر إلى حد بناء دور عبادة لها سواء النصارى أم الهندوس أم السُّيُّخ . ما الموقف الواجب على حكومات هذه البلدان اتخاذه حيال هذه الظاهرة المؤلمة ذات الخطر الداهم؟
فأجاب :

"لقد صَحَ أنَ الرَّسُولَ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (لَا يَجْتَمِعُ فِي الْجَزِيرَةِ دِينَانِ) وَصَحَ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ أَمْرٌ بِإِخْرَاجِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنَ الْجَزِيرَةِ، وَأَمْرٌ أَنْ لَا يَبْقَى فِيهَا إِلَّا مُسْلِمٌ ، وَأَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِخْرَاجِ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الْجَزِيرَةِ ، فَهَذَا أَمْرٌ ثَابَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَيْسَ فِيهِ شَكٌ ."

والواجب على الحكام أن ينفذوا هذه الوصية ، كما نفذها خليفة المسلمين عمر رضي الله عنه بإخراج اليهود من خيبر وإجلائهم ، فعلى الحكام في السعودية وفي الخليج وفي جميع أجزاء الجزيرة ، عليهم جميعاً أن يجتهدوا كثيراً في إخراج النصارى والبوديين والوثنيين والهندوس وغيرهم من الكفارة ، وألا يستقدموا إلا المسلمين .

هذا هو الواجب ، وهو مبين بياناً جلياً في قواعد الشرع الحنيف . فالمقصود والواجب إخراج الكفار من الجزيرة ، وأن لا يستعمل فيها إلا المسلمون من بلاد الله ، ثم إن عليهم أيضاً أن يختاروا من المسلمين ، فالMuslimون فيهم من هو مسلم بالادعاء لا بالحقيقة ، وعنه من الشر ما عنده ، فيجب على من يحتاج إلى المسلمين ليستأجرهم أن يسأل أهل المعرفة حتى لا يستقدم إلا المسلمين الطيبين المعروفين بالمحافظة على الصلاة والاستقامة .

أما الكفار فلا يستخدمهم أبداً إلا عند الضرورة الشرعية ، أي : التي يقدرها ولادة الأمر ، وفق شرع الإسلام وحده . ولا يجوز أن يبني في الجزيرة معابد للكفارة لا النصارى ولا غيرهم ، وما بني فيها يجب أن يهدم مع القدرة . وعلى ولی الأمر أن يهدمها ويزييلها ولا يبقى في الجزيرة مبادئ أو معاقيـل للشرك ولا كنائـس ولا معابـد ، بل يجب أن تزال من الجزيرة ، حتى لا يبقى فيها إلا المساجد والمسلمون" انتهى .

"فتاوی ومقالات الشیخ ابن باز" (3/282).

وسائل الشیخ ابن عثیمین رحمة الله عن حکم استقدام غير المسلمين إلى الجزيرة العربية؟
فأجاب :

"استقدام غير المسلمين إلى الجزيرة العربية أخشى أن يكون من المشاقة لرسول الله، صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حيث صَحَ عَنْهُ كَمَا فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي مَرْضِ مَوْتِهِ: (أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ) وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ: (لَا يُخْرِجُنَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدْعُ إِلَّا مُسْلِمًا). لَكِنَّ استقدامهم للحاجة إليهم بحيث لا نجد مسلماً يقوم بتلك الحاجة جائز بشرط أن لا يمنحو إقامة مطلقة."

وحيث قلنا : جائز ، فإنه إن ترتب على استقدامهم مفاسد دينية في العقيدة أو الأخلاق صار حراماً ، لأن الجائز إذا ترتب عليه مفسدة صار محظماً تحريم الوسائل كما هو معلوم . ومن المفاسد المترتبة على ذلك : ما يخشى من محبتهم ، والرضا بما هم عليه من الكفر ، وذهب الغيرة الدينية بمخالطتهم . وفي المسلمين - ولله الحمد - خير وكفاية ، نسأل الله الهداية والتوفيق" انتهى .
"مجموع فتاوى ابن عثيمين" (3/41).